العدد (1809) السنة السابعة - الأثنين (31) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

العراقية ترفض عرض رئاسة البرلمان

اجتماع قيادات "القانون والوطني" للتسريع في تشكيل الحكومة المقبلة

□ بغداد/المدى.وكالات

يجري رئيس الوزراء نوري المالكي اليوم، مباحثات مع قيادات التحالف الكردستاني في زيارة سيقوم بها الى الاقليم. حيث اكد مصدر مقرب من رئيس الوزراء ان الزيارة تهدف الى اجراء مباحثات حول تشكيل الحكومة المقبلة، ومحاولة الخروج من الأزمة التي تسود المشهد العراقي منذ نهاية الانتخابات في السابع من آذار الماضي فيما تتواصل الاجتماعات بين ائتلافي دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي لتشكيل الحكومة المقبلة، حيث ابدى عدد من اعضاء الائتلافين ارتياحهم لسير المفاوضات، مؤكدين انها تسير في الطريق الصحيح، المستشار الاعلامي للسيد عمار الحكيم رئيس الائتلاف الوطني العراقي باسم العوادي رجح أن تجتمع قيادات الائتلافين الوطني العراقي ودولة القانون في مسعى يهدف لدفع المفاوضات الجارية للإسراع في تشكيل الحكومة المقبلة.

نوري المالكي

عمار الحكيم

إياد علاوي

وقال باسم العوادي إن اليومين المقبلين قد يشهدان عقد اجتماع على مستوى قيادات الائتلافين يحضره رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي السيد عمار الحكيم ورئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري بهدف دفع المفاوضات بين الائتلافين إلى الإمام"، مشيرا إلى حصول جمود في المفاوضات خلال اليومين الماضيين.

وأردف قائلا"لذا سيكون الاجتماع المرتقب مهما لإنهاء هذا الجمود ودفع المفاوضات قدما"، موضحا أن"الائتلافين انتهيا من تشكيل اللجان الاربع وتسمية أعضائها، وقد تباشر هذه اللجان بعملها خلال اليومين المقبلين. من جهته قال القيادي في كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري بهاء الاعرجي"ان الائتلافين الوطني ودولة القانون عازمان على انهاء تسمية مرشحهما لرئاسة الوزراء قبل انعقاد الجلسة الاولى للبرلمان". واضاف الاعرجي:"ان جميع الاطراف في الائتلافين تسعى جاهدة لحسم امر مرشح رئاسة الحكومة المقبلة خلال الايام القليلة المقبلة". مشددا على ضرورة ان نكون مهيئين قبل دخولنا الى جلسة البرلمان لكي لا نفاجأ بامور من باقي القوائم الاخرى". من جانبه صرح الامين العام لحزب الدعوة الاسلامي نوري المالكي ان الاجتماع الذي عقد بين حزبه وحزب الفضيلة قد بحث موضوع تسمية رئيس الوزراء المقبل والاطر السياسية الخاصة بتشكيل الحكومة المقبلة والحراك بين الكتل.

وكان الاجتماع قد عقد امس الاول بين المكتب السياسي لحزب الدعوة برئاسة نوري المالكي ووفد من حزب الفضيلة يضم امينه العام هاشم الهاشمي والقيادي في الحزب حسن الشمري.

وقال المالكي عقب الاجتماع ان المباحثات جرت في اجواء ودية وفي حوار مسؤول في الموضوعات التي تمت مناقشتها وكان هناك تطابق في وجهات النظر والاراء من منطلق الحرص على ضرورة حسم القضايا حتى تستكمل عملية الحضور في مجلس النواب بمرشح واحد لائتلافي (الوطني ودولة القانون) وضرورة استكمال عملية بناء الائتلافين في ائتلاف واحد وتثبيت اسم وعنوان واليات يتفق عليها حتى يكون هو الذي من حقه الدستوري ان يقدم مرشحا لمجلس النواب كما ناقشنا قضايا سياسية تتعلق ببناء الدولة ومستقبلها ومستقبل العلاقة بين الحزبين وكانت الاجواء ودية واخوية نتطلع من خلالها الى اننا سوف لن نسمح للمفاجآت ان تاخذ طريقها الى العملية السياسية انما وضعنا لكل الامور حساباتها التي تمنع عملية المفاجأة التي ربما تضر بالعملية السياسية.

الامين العام لحزب الفضيلة هاشم الهاشمي قال ان الاجتماع ياتي في سياق الحوارات المتبادلة بين حزب الفضيلة وبقية الكتل للوصول الى تفاهمات بشأن تشكيل الحكومة المقبلة.

وقال انهما بحثا الازمة التي تشهدها البلاد حاليا وسبب تأخر تشكيل الحكومة وتبادلنا الاراء مع رئيس الوزراء نوري المالكي ومع الاخوة في المكتب السياسي لحزب الدعوة في الاليات التي يمكن ان نطرحها مستقبلا لتفعيل التحالف الوطني وايضا في اختيار مرشح من التحالف الوطني لرئاسة الوزراء وكانت اراؤنا في كثير من جوانبها متطابقة.

فيما اكد القاضي جعفر الموسوي القيادي في الائتلاف الوطني العراقي ان الائتلاف حسم امر توزيع اعضاء اللجنة الحوارية مع ائتلاف دولة القانون بين احزاب الائتلاف ولا خلاف على ذلك، مضيفا ان وجهات نظر متعددة كانت في هذا الصدد اذ رأى البعض ان توزع حسب المقاعد التي حصل عليها الحزب او التيار ورأى البعض ان يكون التوزيع حسب الاصوات التي حصل عليها الا ان الامر حسم اخيرا بالتوافق.

واشار الموسوي في تصريح لـ (المدى) الى ان اعضاء اللجنة الحوارية المشتركة من الائتلاف الوطني عددهم ٧ اشخاص، وان هذه اللجنة هي من اهم اللجان المشكلة بين الائتلافين الوطني العراقي ودولة القانون وهي من سيرشح رئيس الوزراء المقبل من خلال التصويت على المرشحين المطروحين من قبل الائتلافين والذي يفترض ان يحصل على ٨٠٪ من اصوات اللجنة".

من جانبه قال القيادي في الائتلاف الوطني عمار طعمة ان تمديد المباحثات بين الائتلاف الوطني العراقي ودولة القانون لعشرة أيام يأتي لغرض حسم اسم المرشح لرئاسة الحكومة المقبلة وتحديد طبيعة العلاقة بين مرشح الرئاسة والائتلافين.

وأوضح طعمة في تصريح لـ(المدى) انه تم إعداد أوراق عمل حول الشروط اللازم توفرها في المرشح لرئاسة مجلس الوزراء وطبيعة العلاقة التي ستكون بين رئيس الحكومة والائتلافين، مشيراً الى"ان حسم هذه الأوراق قيد النقاش ولم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي، مضيفا عقدت جهود وأشواط لأجل تقريب وجهات النظر حول الأوراق المطروحة للنقاش لكنه لم يتم الوصول حتى اليوم الى حسم نهائي لهذه المواضيع وعلى رأسها رئيس الحكومة المقبلة".

واشار طعمة الى مرشح التحالف عليه الالتزام بالدستور وان يكون مقبولا لدى الشركاء الأخرين، وأن يدير سياسة متوازنة داخلية وخارجية وان يغلب عليه السلوك الجماعي بعيدا عن التفرد بالقرار، مشددا على ان حسم هذا الموضوع سيكون من خلال الاتفاق على تطابق هذه الشروط على المرشح الذي سيشغل منصب رئاسة الحكومة القادمة.

وفي سياق اخر نفت القائمة العراقية قبولها عرضاً اوليا جرى تداوله بين القوائم السياسية الثلاث الفائزة في الانتخابات، بمنحها منصب رئاسة البرلمان مقابل منح منصب رئاسة الحكومة الى تحالف الوطني العراقي ودولة القانون ورئاسة الجمهورية لائتلاف القوى الكردستانية. وحذر الائتلاف من عزلة دولية وإقليمية وداخلية في حال عدم الاعتراف بحقه في تشكيل الحكومة الجديدة.

وقال القيادي في «حركة الوفاق الوطني"راسم العوادي، في تصريح صحفي ان «العراقية لن توافق على ما يتردد من اتفاقات اولية تجرى بين القوى السياسية لمنح القائمة رئاسة البرلمان.

ولفت الى ان «العراقية لن تتنازل عن موقفها في رئاسة الحكومة وإنها قادرة على تشكيل تحالف برلماني يتطلبه منح الثقة للحكومة وما على القوى السياسية الا اعطاء العراقية فرصة تشكيل الحكومة وفي حال فشلت سيكون من حق الباقين تشكيل الحكومة وسنكون من اوائل المشاركين فيها».

وترددت انباء عن اتفاقات اولية بين ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني مع اطراف مؤيدة في العراقية بتقاسم الرئاسات الثلاث الرئيسة وفق تقسيم دقيق يعتمد الاستحقاق الانتخابي والتوصيف البياني للمناصب الحكومية ومنح رئاسة الجمهورية للأكراد ورئاسة الحكومة لتحالف ائتلافي الوطني العراقي ودولة القانون ورئاسة البرلمان للقائمة العراقية.

وأشار العوادي الى ان «العراقية تجري حوارات جدية مع ائتلاف القوى الكردستانية والتيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي من الائتلاف الوطني ونتوقع ان تصل الى تفاهمات نهائية"لافتاً الى ان «الحوارات مع دولة القانون موجودة لكنها بطيئة».

الى ذلك دعت القائمة العراقية، امس، قائمتي الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني إلى الاتفاق معها لتشكيل حكومة شراكة تضم جميع مكونات الشعب العراقي وفق حصة كل كتلة في البرلمان، مبينة في الوقت نفسه أن هذا الأمر هو الرد الوحيد على محاولات ائتلاف دولة القانون لتشكيل الحكومة الجديدة.

وجاء في بيان صدر عنها امس أن"الخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد يكمن في اتفاق العراقية والائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني على تشكيل حكومة شراكة وطنية تمثل كل مكونات الشعب وفق حصص كتلهم الثلاث"، مؤكدا إن"هناك مشتركات بين القوائم الثلاث وهي رغبتهم بتسريع تشكيل الحكومة وإيمانها بالحوار من خلال استجابتها لدعوة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد عمار الحكيم بعقد الطاولة المستديرة".

واوضح البيان أن"القوائم الثلاث تستطيع تحقيق النصاب الكامل في البرلمان لتشكيل الحكومة المقبلة والاتفاق على اختيار رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان"، مشيرا إلى أن"الكتل الثلاث ربما أجمعت على تشخيص الخلل في اداء الحكومة في السنوات السابقة ولديها القدرة على تجاوزه".

واضاف البيان أن"الاتفاق بين الكتل الثلاث لتشكيل الحكومة هو رد على محاولات ائتلاف دولة القانون تأخير تشكيل الحكومة المقبلة وإعلانه أن تشكيلها قد يستغرق ستة أشهر".

وتأتي هذه النقاشات في وقت يتوقع ان تصادق المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات خلال اليومين المقبلين وذلك بعد ان اجلت الخميس الماضي هذا الاجراء لاسباب قالت انها قانونية في وقت قدم فيه ائتلاف المالكي اعتراضات على فوز ثلاثة مرشحين اثنين من القائمة العراقية والثالث من الائتلاف الوطني. وقالت مفوضية الانتخابات انها استبدلت مرشحي العراقية باثنين اخرين، فيما اعتبرت مرشح الوطني فائزا بعد تقديمه ما يثبت استقالته من وزارة الدفاع كضابط برتبة لواء. ويتوقع ان تعلن الهيئة القضائية الانتخابية رسميا قرارا خلال اليومين المقبلين برد الدعوى المقامة من ائتلاف دولة القانون لاستبعاد اثنين من مرشحي القائمة العراقية.

وكانت المحكمة الاتحادية قالت الخميس الماضي إن النتائج التي وردتها من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بحاجة الى توضيح بعض الجوانب القانونية. واشارت المحكمة الى انها نظرت بالنتائج ووجدت ان هناك بعض الجوانب القانونية التي تستلزم ايضاحها من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قبل البت النهائي بالنتائج. يذكر ان مفوضية الانتخابات كانت قد ارسلت نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في السابع من اذار الماضي الى المحكمة الاتحادية خلال الاسبوع الماضي للمصادقة عليها.

ومن شأن هذه المصادقة على النتائج تهيئة الطريق امام انعقاد مجلس النواب الجديد حيث انه يتعين بعد ذلك ان يقوم الرئيس جلال طالباني بدعوة مجلس النواب الجديد الى الانعقاد خلال ١٥ يوما من موعد التصديق على النتائج وهو امر يتوقع حدوثه منتصف الشهر المقبل حيث سيرأس أكبر أعضاء المجلس سناً الجلسة الاولى وعلى النواب اختيار رئيس المجلس ونائبيه خلال ١٥ يوما كما يجب على المجلس اختيار رئيس جديد للبلاد خلال ٣٠ يوما من عقد جلسته الاولى.

وبعد اختيار الرئيس فان عليه ان يقوم خلال ١٥ يوما بتكليف اكبر كتلة في مجلس النواب بتشكيل حكومة واختيار رئيس للوزراء المطلوب منه تشكيل ائتلاف حكومي نظرا لعدم حصول اي كتلة على العدد المطلوب من المقاعد البرلمانية التي تؤهله للحصول على موافقة مجلس النواب حيث يتطلب الامر عدد من الاعضاء يبلغ ثلثي عدد مقاعد المجلس البالغة ٣٢٥ مقعدا.. وبعدها يتوجب على رئيس الحكومة المكلف ان يرشح اعضاء مجلس الوزراء خلال ٣٠ يوما.

واذا فشل رئيس الوزراء المكلف في تشكيل حكومة في الوقت المقرر ينبغي على الرئيس ان يكلف شخصا اخر خلال ١٥ يوما بتشكيل الحكومة لعرض تشكيلتها على مجلس النواب مجددا.

المصارف والصاغة

انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة هي جزء من مخطط القاعدة وأزلام صدام

□ المدى/ وكالات

نشطت في الفترة الاخيرة مظاهر الجريمة المنظمة بعد ان انحسرت عمليات منظمة القاعدة الارهابية واتخذت عمليات الاجرام مسارات متعددة منها سرقة المصارف ومحال الصاغة والاختطاف، وبدت العمليات من طراز عمل المافيات التي تعتمد الجهد الاستخباري وعنصر المفاجئة واستخدام المسدسات الكاتمة للصوت.

وتناولت صحيفة أمريكية صدى سرقة ما يقارب ٥,٥ مليون دولار من أحد المصارف الحكومية في محافظة النجف، مشيرة الى أرتفاع معدلات الجريمة في العراق عن العام الماضي.وذكرت صحيفة الواشنطن بوست ان العراق يشهد نشاطاً ملحوظاً للجريمة أعلى من العام الماضي بالتزامن مع خفوت حدة العنف السياسي.

وبينت الصحيفة، ان السلطات العراقية تشتبه بوقوف عصابات إجرامية وراء بعض من هذه الجرائم لكنهم يتهمون أيضاً مسلحين أو مجاميع إرهابية سابقة بمسؤوليتها عن هذه العمليات.

وأشارت الواشنطن بوست الى ان السرقة التي تمت في مصرف الرافدين الواقع في منطقة المشخاب جنوب مدينة النجف تمت دون أطلاق رصاصة واحدة بينما يقع البنك على مبعدة بضعة أمتار من مركز للشرطة، منوهة الى ان اللصوص تعاونوا مع احد حراس المصرف الذي وضع منوما في الشاي لزملائه الأربعة ليقوموا بعد ذلك بسرقة أكثر من ٦ مليار دينار عراقي اي مايقارب ٥,٥ مليون دولار.

ولفتت الصحيفة الى ان الأسبوع الماضي شهد أيضاً عملية سرقة لمحلات الذهب أودت بحياة ١٥ شخص لتلقي السلطات باللائمة على تنظيم القاعدة في العراق، مبينين ان التنظيم يعاني من نقص في السيولة لتمويل عملياته ولذلك يحاول اللجوء لهذه الطريقة في التمويل.

فيما اكد القيادي في ائتلاف دولة القانون علي العلاق ان الجريمة المنظمة التي اخذت بالانتشار مؤخرا هي جزء من المخطط الارهابي لتنظيم القاعدة واعوانه من البعثيين.

وقال العلاق لوكالة انباء الاعلام العراقي ان عصابات البعث والقاعدة تحاول اليوم تمويل نشاطاتها الارهابية عن طريق السرقة والسطو المسلح بعد تلقيها العديد من الضربات الموجعة وقطع سبل التمويل الخارجي لها.

واضاف العلاق ان هذا المخطط يراد منه ترويع الشعب العراقي وايجاد نوع ثاني من التحدي الامني وفرض بعض الضغوطات على الواقع العراقي وبالتالي على القوات الامنية تحدي جديد ولابد من ان تحكم قبضتها الامنية وتبذل جهدا استخباريا لمطاردة هؤلاء.

ودعا العلاق وزارة الداخلية الى ضرورة اتخاذ اجراء عاجل وسريع لكشف ملابسات سرقة مصرف المشخاب والقبض على المنفذين ومحاسبة المقصرين في الاجهزة الامنية في محافظة النجف واحالة المتورطين الى القضاء.

واشار الى ان انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة هي حالة من حالات الارهاب الذي يمارس على الشعب العراقي وهي جزء من المعركة التي يخوضها العراق مع اعداء الديمقراطية والعملية السياسية. وفي السياق ذاته وصف النائب السابق عبد الهادي الحساني السطو على المصارف ومحال الذهب مؤخرا بانه جزء من حرب مسلطة على العراق وأضاف الحساني في تصريح صحفي: ان عمليات السطو جريمة منظمة تدفع بها جماعات تحاول عكس صورة سلبية عن اداء الاجهزة الامنية، وهي لاتنجزأ من حرب شاملة مسلطة على البلاد ذات مدلولات اقتصادية وسياسية اضافة الى خلق الرعب لدى المواطنين، واضاف ان جرائم السطو على المصارف ليست جديدة، ولكنها تدخل ضمن المنظومة الاجرامية كلها مما يتطلب خطة امنية جديدة لوضع حد لتكرار عمليات السطو على المصارف حفاظا على مصداقية وضمان سلامة المؤسسات المالية.

ولفت الحساني الى،ان توفير عدد اكبر من رجال الشرطة المؤهلين للعمل فى مجال جرائم السطو المسلح من شانه رفع نسبة الكشف عن الجناة فى هذا النوع من الجرائم. مطالبا بعقوبات رادعة وسريعة لمن يثبت تورطه في عمليات السطو، تجدر الاشارة الى انه وبحسب متابعين فان اسباب حدوث الارتفاع فى هذا النوع الخطير من جرائم السطو المسلح هو ضعف التقدم التكنولوجى فى مجال مراقبة المصارف بكاميرات الفيديو التى تسهل عملية البحث عن الجناة.

من جهة اخرى كشف مدير العلاقات والاعلام في شرطة كربلاء الرائد علاء عباس الغانمي: ان القوات الامنية في المحافظة أتخذت أجراءات احترازية في أعقاب حوادث السرقات التي وقعت مؤخراً في العاصمة بغداد والنجف، موضحاً ان مرتكبي التفجيرين الارهابيين الآخرين في كربلاء والذين القي القبض عليهم مؤخرا هم من محافظة كربلاء.

وقال الغانمي لموقع نون ان"القوات الامنية في كربلاء أتخذت اجراءات أحترازية لمنع وقوع حوادث مشابهة كالتي شهدتها العاصمة بغداد الأسبوع الماضي وادت الى سرقة أموال عدد من محال الصاغة وتصريف العملات ومقتل ١٤ شخصا، بالاضافة الى حادث السطو المسلح الذي تعرض له احد المصارف في النجف يوم أمس بقيام عصابة مسلحة بسرقة مبلغ ستة مليارات ونصف المليار دينار عراقي، موضحا ان القوات الامنية وبالتعاون مع مديرية حماية المنشآت أكدت على أهمية تعزيز الحماية على المصارف والبنوك بجميع فروعها وأسنادها بفصيل من سرية س (قوات التدخل السريع) لحماية العجلات التي تنقل الاموال الخاصة بالمصارف من والى كربلاء".

وأضاف"أكدنا على القوات الامنية أستخدام الاسلحة المتوسطة بدل الاسلحة التقليدية (الكلاشنكوف) للمواجهة العناصر المسلحة، مستدركا"لايتم تحرك أية عجلة خاصة بالمصارف الا من خلال أعلام القوات الامنية لتأمين الحماية لها سيما وان تنظيم القاعدة أخذ يستخدم اسلوب السطو المسلح على البنوك ومحلات الصيرفة لايجاد تمويل مالي لعملياته الاجرامية ضد المدنيين حسب تعبيره".

فيما أعاد مشهد سرقة مصرف المشخاب في محافظة النجف الصورة الإجرامية التي حدثت في عام ٢٠٠٩ عندما نهب مصرف الزوية في منطقة الكرادة ببغداد ولكن حسب التصريحات الامنية الحالية لم يقتل هذه المرة أي شخص، فقد قامت مجموعة مسلحة بعد منتصف ليلة أمس الاول الخميس بالسطو على مصرف الرافدين في منطقة المشخاب جنوب المحافظة وتمكنت من سرقة مبلغا يقدر بأكثر من ٦ مليارات وخمسمئة مليون دينار عراقي من خزينته، (وكالمعتاد لاذت بالفرار) وتحاول الاجهزة الامنية التوصل الى بعض خيوط الجريمة وتشير التحقيقات الاولية إلى تورط احد حراس المصرف في عملية السطو، وحسب التصريحات الامنية: ان احد حراس المصرف قام بتخدير زملائه من خلال وضع مادة منومة في الشاي، ومن ثم قام بجلب مجموعة مسلحة اقتحمت المصرف وكسرت خزانته وتمكنت من سرقة نحو ٦ مليارات وخمسمئة مليون دينارعراقي، وقد أعاد مشهد سرقة المصرف الى اذهان العراقيين سيناريو سرقة مصرف الزوية في بغداد حيث تعرض إلى عملية سطو كبيرة نهاية شهر تموز عام ٢٠٠٩ وأسفرت عن سرقة ثمانية مليارات دينار عراقي ومقتل ثمانية من عناصر حرس المصرف، وبعد تحقيقات أجرتها وزارة الداخلية في حينها تبين أن بعض المشتركين في العملية هم عناصر في الأجهزة الأمنية قائدهم فر فيما بعد الى دولة مجاورة، وعثرت الأجهزة الأمنية على الأموال المسروقة فيما بعد، وتاتي عملية سرقة المصرف في هذه المحافظة الدينية بعد ايام من قيام مجموعة مسلحة بالسطو على محال الصاغة في منطقة البياع في بغداد أسفرت عن مقتل وإصابة ١٤ شخصا.

من جرائم العصابات المنظمة

الحكومة تمارس ضغوطاً لسحب المشروع

سياسيون: سوريا تحاول إشعال حرب المياه مع العراق

□ بغداد/ المدى

ذكر عدد من السياسيين أن سوريا تحاول ان تضغط على العراق من خلال مشاريعها المائية التي تؤثر سلباً على الواقع الاقتصادي في العراق.

وقال عضو قائمة دولة القانون عباس الساعدي أن"سوريا تحاول ان تضغط بشكل سلبي على الحكومة العراقية لتقلل من اتهاماتها لها بشأن دعمها الارهاب ودعمها لتنظيم القاعدة من خلال استفزازها باقامة مشاريع مائية قديمة وغير ناضجة ولاتنفع حتى الزراعة السورية وانما تؤثر بشكل سلبي على الواقع الزراعي في العراق".

واضاف الساعدي بحسب لـ وكالة آكانيوز ان"السؤال الذي يبدو ان سوريا لاتستطيع الاجابة عليه هو لماذا اثارة هذا الموضوع بالذات تحديداً هل لان العراق سيشهد تحولاً سلمياً للسلطة افتقدته سوريا من تاريخ اعلانها دولة أم لانها فعلاً بحاجة إلى هذا المشروع"؟

وتابع ان"اعلان حرب المياه الاقليمية من قبل سوريا وتركيا وايران وبدعم من دول الخليج خاصة الكويت يعني أن هناك مخاوف من نجاح العملية الديمقراطية في البلاد وهذا الامر لايصب بصالح تلك الدول"

من جهته دعا عضو القائمة العراقية علي الطائي الحكومة إلى الاسراع بتشكيل وفد ومعالجة هذا الموضوع، مضيفا"ان الوقت يمضي وسوريا عازمة على تنفيذ هذا المشروع والحكومة صامتة دون ان تحرك ساكناً تجاه سوريا لايقاف مشروعها الذي سيجعل العراق بالفعل ارضاً جرداء خالية من الحياة".

واوضح الطائي في تصريح صحفي"من حق سوريا ان تفكر في مصالحها الخاصة وكيفية تنمية زراعتها ووضعها المائي لكن ليس من حقها أن تحيل العراق الى الجفاف"، مشيرا الى ان"هذا الموضوع يفترض ان يحل عبر قنوات التحاور الرسمية بين الحكومتين العراقية والسورية وليس عبر وسائل الاعلام".

وبيّن الطائي ان"القضية تثير مخاوف عديدة ولابد ان يكون للقوى السياسية موقف موحد ضد هذه المشاريع كونها قضية وطنية تؤثر على واقع الزراعة والمياه والاقتصاد في البلاد". وينبع نهر دجلة (١٧١٨ كم) من مرتفعات جنوب شرق هضبة الأناضول في تركيا ويمر في سورية بطول ٥٠ كم ليدخل بعد ذلك أراضي العراق. من جهته كشف مصدر حكومي مطلع، امس، أن الحكومة العراقية تمارس ضغوطا على سوريا لتغيير الممول لمشروع سحب مياه نهر دجلة إلى داخل أراضيها وتغيير المكان المحدد لإنشاء المشروع على أن تطلق سوريا كميات إضافية لحصة العراق من نهر الفرات، مؤكدا أن تلك الضغوطات تأتي ردا على موقف الكويت من الخطوط الجوية العراقية.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن"الحكومة العراقية تمارس حاليا ضغوطا على الجانب السوري من اجل الالتزام بالاتفاقية التي وقعها مع النظام السابق خلال عام ٢٠٠٢، والتي تسمح بتحويل نهر دجلة إلى الأراضي السورية على أن تطلق سوريا كميات إضافية من حصة العراق في نهر الفرات".

وكانت وزارة الموارد المائية قد حذرت في الثامن من أيار الحالي، من مشروع أعلنت عنه سوريا بدعم كويتي، يقضي بإرواء نحو ٢٠٠ ألف هكتار من أراضيها من مياه نهر دجلة بسحبها لمسافات طويلة داخل الأراضي السورية، معتبرة أن هذا الأمر يعد التفافا على الاتفاقات الدولية للمياه.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن"الهدف من تلك الضغوط هو تغيير مكان المشروع والممول الرئيسي للمشروع وهو الكويت ردا على موقف الكويت الأخير من الخطوط الجوية العراقية"، مشيرا إلى أن"موافقة الحكومة العراقية على المشروع تتوقف على التزام سوريا بهذين المطلبين"، بحسب قوله. وكانت صحيفة القبس الكويتية قد ذكرت في وقت سابق، أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية سيسهم في دعم تنفيذ مشروع يؤدي لسحب مياه نهر دجلة من أقصى الحدود السورية مع تركيا والعراق ولمسافات طويلة بهدف زيادة رقعة الأراضي الزراعية بمحافظة الحسكة شرق سوريا.

وكان النظام السابق قد وقعّ خلال عام ٢٠٠٢ اتفاقية مع سوريا تنص على نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة أسفل نهر الخابور لسحب كمية مياه قدرها ١,٢٥٠ مليار م٣ سنوياً على الجانب الايمن لنهر دجلة للحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا واعتمدت تلك الاتفاقية في حينها على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية. وينبع نهر دجلة وطوله ١٧١٨ كلم من مرتفعات جنوب شرق هضبة الأناضول في تركيا، ويمر في سوريا لمسافة ٤٥ كلم فقط في ضواحي مدينة القامشلي ليدخل بعد ذلك أراضي العراق عند بلدة فيش خابور التابعة لمحافظة دهوك، وتصب في النهر مجموعة كبيرة من الروافد المنتشرة في أراضي تركيا وإيران والعراق أهمها وأطولها الخابور، والزاب الكبير، والزاب الصغير، والعظيم، ونهر ديالى، وينتهي دجلة بالتقائه جنوب العراق بنهر الفرات مكونين شط العرب الذي يصب بدوره في الخليج. وتقوم تركيا بإنشاء سلسلة من السدود على أعالي نهري دجلة والفرات فيما يسمى مشروع جنوب شرق الأناضول. وشهد العراق خلال السنوات الثلاث الماضية أزمة حادة في المياه العذبة، تجلت صورها بجفاف العشرات من الجداول والأنهر الفرعية في وسط وجنوب العراق، مما اضطر مئات الأسر إلى هجر قراها والتوجه نحو مراكز المدن، كما أدى انخفاض مناسيب المياه العذبة في شط العرب، أقصى جنوب العراق، إلى زحف مياه الخليج المالحة نحو مدينة البصرة وتهديد مساحات واسعة من بساتين النخيل والحمضيات. يذكر أن كلاً من العراق وسوريا اتهمتا تركيا في أيلول الماضي بتقليل حصتيهما من المياه من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية المتفق عليها عام ١٩٨٧، إلى أقل من ١٢٠ متراً مكعباً في الثانية، بحسب الخبراء، بينما عزت الحكومة التركية السبب إلى قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض مناسيب المياه في سد أتاتورك.